Sirte University Journal of Humanities Vol.14. Issue.1

Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية

Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index

https://doi.org/10.37375/sujh.v14i1.2788

القصد التواصلي في أسماء الحروف المقطعة في فواتح بعض سور القرآن الكريم

د. أحمد لطف عبدالله قائد البريهي

Dr.ahmedburaihi@gmail.com

كلية العلوم التطبيقية، جامعة إب، اليمن

تاريخ الوصول:2024.04.18 تاريخ الموافقة:2024.05.25

الكلمات المفتاحية:

القصد، القصدية، القصد التواصلي، الحروف المقطعة، فواتح السور.

الملخّص

يهدف البحث إلى فهم الحروف المقطعة التي جاءت في فواتح بعض سور القرآن الكريم، من خلال قصد المتكلم وفهم المخاطب لهذا القصد، بما يسمى في التداولية بالقصد التواصلي؛ كون هذه الحروف أثارت جدلًا كبيرًا في بنيتها الذاتية، وفيما تدل عليه خارجها من جهة، ومن جهة أخرى في التوجيهات الإعرابية المختلفة في سياق السورة، من حيث علاقتها بالآيات بعدها، وفي إخبار المتكلم عنها، قاصدًا اختيار بنية تركيبية محددة، مما تتيحه له قواعد النحو واللغة، لإيصاله إلى المتلقي الذي بدوره يدرك هذا القصد، ويحصل بذلك الفهم والإفهام.

وقد خرج البحث بمجموعة من النتائج، منها:

-ينجح القصد التواصلي في معرفة طرفي الخطاب المسبقة، لاسمية الحروف في فواتح السور، وللكيفية التي كتبت بها، ودلالات التسمية، والتوجيهات الإعرابية بالحرف الهجائي، ونطقها بأسمائها موقوفًا على أواخرها. وتقدر عليها العلامات الإعرابية في سياق الآيات، أمَّا خارج هذا السياق، فيكون بإدراك ما يقبل الإعراب منها، وما لا يقبله.

- يعكس تعدد الوظائف النحوية، وتغير المعنى لأسماء هذه الحروف في سياقات مختلفة، وبحسب قصد المتكلم من الوجه النحوي حيوية النحو، وَأَنَّهُ كلام إبلاغي فاعل، وليس قوالب جامدة، يتحدد معناه بملابسات كثيرة، من أهمها: مستعملو اللغة، ومقاصدهم، وثقافتهم، والقصد، تحديدا، يمنع التأويلات البعيدة التي قد يفترضها المخاطب بغياب قصد المتكلم.

The communicative intention in the names of the disjointed letters in the openings of some surahs of the Holy Qur'an

Ahmed lutf Abdullah qaid al.buraihi

College of Applied Sciences, University of Ibb, Yemen.

Abstract

This research aims to understand the disjointed letters that appear in the openings of some surahs of the Holy Qur'an, through the speaker's intention and the addressee's understanding of this intention, with what is called in pragmatics communicative intention, since these letters have sparked great controversy regarding their intrinsic structure, and what they indicate outside of them on the one hand, and on the other hand. Another aspect is in the various grammatical directions in the context of the surah, in terms of its relationship to the verses that follow it, and in telling the speaker about it, intending to choose a specific syntactic structure, from what the rules of grammar and language allow him, in order to convey it to the recipient, who in turn realizes this intention, and thus achieves understanding and comprehension.

Keywords

intent, intentionality, communicative intent, disjointed letters, opening surahs.

المقدّمة

غاية التواصل الكلامي هي تحقيق الفهم والإفهام بين المتكلم والمخاطب، عند استعمالهم اللغة في الموقف الكلامي؛ لنجاح العملية التواصلية، بما لديهما من كفاءة لغوية، يعيان بها مستوياتها المختلفة، وما كان من اللغة على أصل وضعه من الألفاظ والتراكيب، وما هو خارج عن هذا الأصل؛ لضمان وحدات كلامية خالية من الغموض واللبس. ويسهم في ذلك ملابسات الخطاب من معرفة قصد المتكلم، وسياق الموقف وثقافة طرفي الخطاب وغيرها.

ومن الموضوعات التي تتطلب الإحاطة بملابسات الموقف الكلامي حروف المعجم في فواتح بعض سور القرآن الكريم، واستعمالها في إطار تراكيب هي أفعال كلامية إشارية أو إنجازية، واستعمالها في هذا السياق شائع ومستمر؛ لاتصالها بالقرآن الكريم، بما تحمله من توجيهات دلالية وإعرابية يتغير فيها المعنى بحسب قصد المتكلم.

لقد كان للوضع الخاص بهذه الحروف أثره في إحداث تراكم معرفي تراثي حولها، من حيث اسميتها ومدلولاتها، والوجوه الإعرابية المحتملة في سياق الآيات التي تلتها، أو في سياق الإخبار عنها، وأثر بنيتها في قبول الإعراب أو عدمه، فكثرت فيها الأقوال والتوجيهات، ونتج عن كل ذلك تراكيب كلامية مختلفة وكثيرة، وذات معانٍ مختلفة.

وتفرض الصور المختلفة التي تركبت عليها أسماء تلك الحروف، واختلاف المفسرين والنحويين فيها، إحاطة طرفي الخطاب بها؛ كي

تنجح العملية التواصلية في حال قصد المتكلم اختيارًا محددًا منها، فيدرك السامع قصده من غير لبس أو غموض، كل ذلك دفع الباحث إلى تناول هذا الموضوع.

وتظهر أهمية الموضوع في كونه يتناول جدلية متجددة في تراثنا العربي تتصل بالقرآن الكريم، مستعينًا ببعض ما أفرزه الدرس اللساني، خاصة في جانبه التداولي؛ لتوجيه ما قيل في أسماء تلك الحروف بأثر القصد التواصلي، تحت عنوان: (القصد التواصلي في أسماء الحروف المقطعة في فواتح بعض سور القرآن الكريم).

وقد حاول البحث الإجابة عن عدد من الأسئلة، وهي على النحو الآتي: ما القصد التواصلي؟ وما أثره في العملية التواصلية؟ وكيف يسهم القصد التواصلي في اسمية الحروف المقطعة في فواتح بعض سور القرآن الكريم؟ وما التغييرات التي تحصل لبعضها بهذا التحول؟ وكيف يحدد القصد التواصلي دلالة أسماء هذه الحروف؟ وكيف يزيل اللبس على المخاطب في اختيار إحدى الوجوه الإعرابية التي تحتملها أسماء تلك الحروف في سياق السور وخارجها؟

طبيعة هذا البحث قائمة على وصف تراكيب فيها كثير من الإشكالات، وتعتمد على ملابسات في ذاتها وفي أثناء استعمالها في الموقف الكلامي التخاطبي، فكان لزامًا أن يعتمد الوصفي التحليلي منهجًا له.

أمَّا الدراسات السابقة التي تناولت القصد والقصدية وعرجت على القصد التواصلي في الإطار النظري فهي كثيرة، وأقل منها الدراسات التي وظفت تلك المصطلحات في الإطار التطبيقي على مدونات مختلفة. وثمة دراسات في إعراب ودلالات الحروف المستفتح بها بعض سور القرآن، أو دلالات حروف المعجم، لكنني لم أقف على دراسة وظفت القصد أو أحد مشتقاته في دراسة هذه الحروف.

وقد انتظم البحث في تمهيد وثلاثة مباحث، إضافة إلى المقدمة والخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: تناولت فيه التعريف بالقصد والقصدية والقصد التواصلي، وعلاقة القصد بالخطاب، وفهم المعنى، بما يتناسب مع موضوع البحث.

المبحث الأول: القصد التواصلي في التسمية بالحروف في فواتح بعض سور القرآن.

المبحث الثاني: القصد التواصلي في التوجيه الإعرابي في سياق السور.

المبحث الثالث: القصد التواصلي في التوجيه الإعرابي خارج سياق السور.

التمهيد: من القصد إلى القصد التواصلي

إنَّ كلَّ كلام صادر عن متكلم لا يخلو من قصد وإلا كان لغوا، وعلى المخاطب إدراك هذا القصد لنجاح العملية التواصلية. ولإيصال المعنى الذي قصده المتكلم يختار الألفاظ والتراكيب التي تعبر عن قصده، ويشاركه فيها المخاطب، ولا بد من امتلاكهما الكفاءة اللغوية في مستويات اللغة المختلفة، وسياقات الاستعمال (الشهري، 2004). والكفاءة اللغوية هي عملية مكتسبة "من خلال قوانين ومساطر يستدل فيها من خلال المنطوق على المفهوم، ومن خلال الصريح على المضمر، ومن خلال الظاهر على المستتر" (مقبول، 2011، 25).

القصد في اللغة والاصطلاح :

والقصد والقصدية والقصد التواصلي مصطلحات متكاملة ذات أصل واحد، وفيها عموم وخصوص، فمصطلح القصد تناوله الدارسون قديمًا، ومنهم علماء اللغة، والتعريف اللغوي للقصد أوردته معاجم اللغة بمعانٍ متعددة، ومن هذه المعاني: استقامة الطريق، والوسط والاعتدال في الأمور، والتوجه إلى الشيء، وإتيان الشيء (ابن دريد، 1987، 656/2، ابن فارس، 1997، 309/3، ابن منظور، 1414، 353/3)، وأقرب هذه المعاني لما يراد من موضوع القصد في هذه الدراسة هو التوجه إلى الشيء.

أَمَّا في الاصطلاح، فالتعريفات كثيرة ومتعددة بتعدد الفلسفات والمدارس؛ لِأَنَّ القصد والقصدية مفهوم مشترك بينها، لكنه نضج في الدرس اللساني، وتحديدًا في التداولية. ومن أشمل تعريفاته في الإطار التداولي، المتصلة بموضوع البحث، أَنَّهُ: "فعل خطابي لذات تمارس وعيها بذاتها وبما حولها من خلال تلفظاتها، وطريقتها الخاصة في بناء الخطاب" (الطوانسي،2013، 76)، أو هو: "استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه" (عبدالرحمن، 1998، 103).

وَأَمَّا القصدية، فهي من حيث اللغة مشتقة من القصد، بصيغة المصدر الصناعي، ومن حيث الاصطلاح هي وليدة الدراسات اللسانية، ومنها التداولية، وتتداخل مع القصد لدى كثير من الدارسين لها.

القصد في التراث والدرس اللساني الحديث

لأهمية القصد كان موضع اهتمام علماء اللغة العرب القدماء؛ لكشف دلالات الكلام، وقد أسسوا علمًا مستقلًا في الأصول سمي بعلم المقاصد. والغاية والقصد عندهم هو الفهم والإفهام في الخطاب، ويتجلى ذلك في تعريفهم الخطاب بِأَنَّهُ: "اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيء للفهم" (الآمدي، 1404، 343/1، الأندلسي، 1420)، "فمدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم" (الأندلسي، 1420، 144/1). ويقول ابن القيم: "إِنَّ الله تعالى وضع الألفاظ بين عباده تعريفًا ودلالة على ما في نفوسهم، فإذا أراد أحدهم من الآخر شيئًا عرفه بمراده وما في نفسه بلفظه، ورتب على تلك الإرادات والمقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ، ولم يرتب تلك الأحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل أو قول، ولا على مجرد ألفاظ" (الجوزية، 1991، 514/4).

ثم جاءت الدراسات اللسانية الغربية، فكان لبعض فلسفاتها ومدارسها اللسانية اهتمامًا بالمتكلم وقصده، خاصة التداولية (بشر، 1997، 66) التي كان معتمدها الفلسفة التحليلية (صحراوي، 2005، 36) واتخذت من التفاعل الواقع بين المتكلم والسامع أساسًا لفهم المعاني اللغوية (حميدة، 1997، 62). فكانت النظرية القصدية واحدة من المبادئ التي اعتمدتها التداولية لفهم اللغة وتحليلها، وذلك يربط قصد المتكلم بتركيب اللغة التي ينطقها في موقف ما، وإغفال هذا الربط يؤدي إلى غموض المعنى أو تعدد تأويلاتها بغير ضابط (العبد، 1995، 280).

فالقصد في الإطار اللساني التداولي حاجة متجددة ما وجدت حاجة الإنسان للكلام، ولكن تختلف نظرة الدارسين وطريقة تناولهم، بحسب الفلسفات والمدارس التي تبحث فيه. لكنها في الإطار اللساني التداولي تصب اهتمامها في القصد الذي به يفهم كلام المتكلم؛ إذ "لا يكون المنطوق به كلامًا حقًّا حتى يحصل من الناطق إرادة إفهام الغير، وما لم تحصل منه هذه الإرادة، فلا يمكن أن يُعَدُّ متكلِّمًا، حتى لو صادف ما تلفظ به فهمًا من المتلقي" (عبدالرحمن، 1998، 214، حسن، 2009).

لقد كان قصد المتكلم ضمن مجموعة أسئلة وضعتها التداولية في طريق بحثها، وهي: من المتكلم، ومن المخاطب؟ ما قصدنا الكلام؟ كيف تتكلم بشيء وتسعى لقول شيء آخر؟ ماذا علينا أن نفعل لتجنب الإبهام والغموض في التواصل؟ هل المعنى الضمني كافٍ لتحديد المقصود؟" (أوشان، 2000، 56، وشن، 2016).

والمعنى التداولي الذي يقصده المتكلم وتتضمنه الجملة هو القسم الثاني لدى جرايس بعد المعنى الدلالي المباشر للألفاظ أو التراكيب (الخليفة، 2007)، وقصد المتكلم عنده هو أحد شروط نجاح الفعل اللغوي الضرورية (رمضان، 2007). وأثبت سيرل الأثر الأكبر للقصد، بقوله: "على الرغم من أَنَّ العبارات والأصوات التي تخرج من فم الإنسان أو العلامات التي يكتبها المرء على الورقة تعتبر موضوعات موجودة في العالم مثل أي موضوعات أخرى فَإِنَّ قدرتها على التعبير تكون مستمدة من قصدية الفعل، وليس من قدرة ذاتية لها" (سيرل، 2009، 16، الشهري، 2004). وإذا كان المعنى مرهونًا بقصد المتكلم، فَإِنَّ ذلك يعني الحكم بقصور معاني الألفاظ اللغوية عن الوصول إلى معنى الكلام.

في القصد التواصلي:

ندرك مما سبق عرضه بإيجاز أَنَّ عملية التواصل اللغوية بملابساتها هي إطار تحقيق القصد التواصلي التي تبدأ بصدور كلام من المتكلم يقصد به معنى محددًا يريد إيصاله إلى المخاطب، وليس على المخاطب أن يتلقى ذلك الكلام بصورة جيدة فقط؛ "إذ لا يتوقف نجاح التواصل على التلقي الجيد للكلام فحسب، بل عليه (أي على المتلقي) أن يدرك القصد التواصلي للمرسل، وأن يتفاعل معه فعليًّا وإدراكيًّا بشكل سليم" (مقبول، 2013، 1213)، وهو ما يطلق عليه القصد التواصلي، وهو الذي يقصد معه المتكلم حمل المخاطب على معرفة ما أخبر به بصورة تفاعلية (موشلر، 1998).

ومما ينبغي مراعاته قبل هذا التفاعل بين طرفي الخطاب لتحقيق القصد الكلامي هو علمهما بالأدوات اللغوية التي يستعملانها من صرف ودلالة وتركيب وتداول (الشهري، 2004)، التي تحقق القصد العام من الكلام؛ وهو ما تؤديه الألفاظ والتراكيب من معنى ظاهري، ويكون المعنى الخاص هو ما يقصده المتكلم الذي يصنعه الموقف الكلامي في سياق محدد (مقبول، 2014)، وبذلك يتبين لنا أَنَّ من واجبات طرفي الخطاب التعاون التام لإنجاح القصد التواصلي، باستيعاب اللغة المستعملة بينهما في التواصل ألفاظًا وتراكيب، ثم إدراك القصد من الكلام ليحصل الفهم الحقيقي للمعنى.

المبحث الأول–القصد بالتسمية بحروف المعجم واختيار الدلالة:

لحروف المعجم العربي أصوات وأسماء؛ فالأصوات تؤلف الكلمات، والأسماء تسمى بها ألفاظ هذه الحروف، وبيان ذلك في حوار الخليل لبعض أصحابه؛ إذ قال: "كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في (لك)، والكاف التي في (مالك)، والباء التي في (ضرب)؟ فقالوا: نقول: باء كاف. فقال: إنَّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول: كه وبه. فقلنا: لم ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عه فألحقوا هاء، حتى صيروها يستطاع الكلام بها؛ لأنَّه لا يلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: ك وب فاعلم يا فتى." (الكتاب، 1988، 320/3). فإذا قصد المتكلم الإخبار عن صوت الحرف جاء به على نطقه في الكلمة وهو جزء منها، فيقول مثلا: يسبق ضَ رَ في كلمة ضرب، بغير هاء السكت ومعه. وإذا قصد اسم الحرف نطقه على هيئة التهجي، فيقول: حرف العين قبل الغين.

فلحروف المعجم أسماء تعرف بها ألفاظها، وذلك هو الأصل، ويخرجها عن هذا الأصل أن نسمي بأسمائها أشياء أخرى خارجة عنها، أيًّا كانت هذه المسميات، فما مشروعية هذه التسمية، لتتحول من علامات على أصول الكلمات إلى علامات على المسميات؟ وما الإجراءات العملية لهذا التحول؟

الأصل أن تكون الأسماء علامات على المسميات، فيسمى بالاسم، وخلافه أن يسمى بغيره، وغيره هما الفعل والحرف. والتسمية بالفعل أظهر من أن يستدل لها؛ لشهرة من تسمى بها بين العرب أو لكثرته، نحو: تغلب، ويزيد. أمَّا التسمية بالحرف فنادر، غير أنَّها قد وقعت، وذكرها كثير من كتب التراث، بل ذكر بعضهم الإجماع على جواز التسمية بها (النيسابوري، 1430). ومن الحروف التي صارت علمًا على شخص: (لام)، وسمي به جد أوس بن حارثة، فقالوا: (أوس بن حارثة بن لأم الطائي) (النيسابوري، 1430).

والأظهر في التسمية بأسماء الحروف أنها هي التي جاءت في فواتح بعض سور القرآن الكريم، موضوع هذه الدراسة، وباستقراء أقوال العلماء يتبين أنهم اختلفوا في اسميتها وحرفيتها، وإذ يذهب بعض العلماء إلى حرفيتها وَأَنَّهَا كسائر حروف المعجم، ذهب الجمهور إلى أَنَّهَا أسماء، وعليه كان تأويلهم لما جاء في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: "من قرأ حرفًا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول الم حرف، بل ألف حرف ولام حرف وميم حرف"، بِأَنَّهُ من قبيل المجاز؛ لكونه اسم الحرف، وإطلاق اسم أحد المتلازمين على الآخر مجاز مشهور (السجاعي، 2008، السيوطي، 2005). يقول السجاعي: "(الم)، وسائر الألفاظ التي يتهجى بها أسماء، مسمياتها الحروف التي يتركب منها الكلم" (السجاعي، 2008، 3) وبذلك يزول اللبس.

والتسمية بهذه الحروف نوعان: الأول: تسمية لفظ الحرف، والثاني: تسمية ما هو خارج الحرف؛ وثمة اختلاف بينهما في ذلك، ففي تسمية ألفاظها يوقف على أواخرها، وتبقى المقصورة منها على ما هي عليه من القصر، فنقول، مثلًا: عين، سين، يا، ها. ويكون قصد المتكلم اسم الحرف، فإذا قصدنا إلى التسمية بها ما هو خارج ألفاظها، ودخلت في تركيب الكلام، حركنا أواخر ما يقبل الإعراب منها، ومددنا ما كان مقصورًا؛ ليصير في بنية موافقة لبنية اسمية تتحمل العلامة الإعرابية، قال سيبويه: "فإذا جعلت هذه الحروف أسماء، وخبرت عنها، وعطفت بعضها على بعض، أعربتها، ومددت منها ما كان مقصورًا" (السيرافي، 2008، 113/1)، وبذلك تأخذ مواقعها ووظائفها في الجملة العربية، وتعامل معاملة سائر الأسماء، وفقًا للقواعد النحوية.

ولا يراعى أصل معنى هذه الحروف، إذا صارت أسماءً لغيرها، كما يراعى إذا كانت أسماء لألفاظها، يقول الرضي: " وَإِنَّمَا وجب إعراب الكلمة المبنية إذا سمي بها غير اللفظ، ولم تجز حكايتها، كما جازت إذا سمي بها اللفظ؛ لِأَنَّكَ لم تراعِ، إذن، أصل معناها الذي كانت بسببه مبنية أصلًا، بل أخرجتها عنه بالكلية، وَأَمَّا إذا جعلتها اسمًا للفظ، فَإِنَّكَ تراعي معناها من وجه" (الرضي، 1975، 27/3).

وقد حرص المعربون على إجراء هذه الحروف في حال التسمية بها شيئًا خارجًا عنها على مثيل له في البنية من اللغة، وكان المثيل الأقرب له هو حروف المعاني، إذا سمي بها. أمَّا ما مُدَّ بعد القصر منها، نحو: (باء وتاء)، فَإِنَّمَا تجري مجرى بعض حروف المعاني، مثل (لا) إذا انتقلت إلى الاسمية صارت (لاء) (أحمد، 1990، 80/3)، وعليه فالمدة في هذه الحروف زائدة، لعدم وجودها في أصل الوضع (الرضي، 1975، 271/3). فالتسمية تفرض زيادة ألف بعد ألفها الأولى ثم تقلب همزة، فيكون الاسم حينها أهلًا للعلامة الإعرابية.

واختلفوا في (زاي)، بحسب ما وردت في لغة العرب؛ ففيها لغتان: "منهم من يجعلها مثل (كي)، ومنهم من يقول: زاي، فإن سميته بـ(زي) على لغة من يجعلها كـ(كي) قلت: زيْ فاعلم، وإن سميت بها

على لغة من يقول: زايٌ قلت: زاءٌ، وكذا واوٌ وآءٌ" (ابن السراج، د ت، 110/2).

وهذا التعديل علامة على أَنَّهَا صارت اسم شيءٍ خارج عنها، أيًّا كان هذا المسمى، فهو تعديل بنيوي؛ لتمييزها عن بنيتها، ودلالتها على أسماء الحروف التي لا تقوى معها إِلَّا على الوقف أو البناء إلى بنيتها الجديدة التي تتحمل بها ما تتحمله الأسماء، وعلى المخاطب أن يعي قصد المتكلم بهذا الفرق.

وقد علل بعض النحاة هذا التغيير في بنيتها بِأَنَّهُ "ليس في الأسماء المفردة التي يدخلها الإعراب اسم على حرفين الثاني من حروف المد واللين واوا أو ياء أو ألفا؛ لِأَنَّ التنوين إذا دخله أبطله لالتقاء الساكنين، فيبقى الاسم على حرف واحد، وهو إجحاف شديد" (السيرافي، 2008، 113/1). فتكون زيادة البنية لهذه الحروف المنقولة إلى الأسماء ضرورة، ويزاد "في كل واحد منها ما يكمل به اسمًا، وجعلت الزيادة مشاكلة للآخر المزيدة فيه، تقول في: با: (باء)، تكون الهمزة مشاكلة الألف، وفي: زي: (زيّ)" (السيرافي، 2008، 113/1، أحمد، 1990).

ولهذه الحروف في فواتح السور خصوصية، فهي في وضعها وكتابتها ونطقها توقيفية، جاءت بأسمائها نطقًا لا كتابة، فكانت أسماء لألفاظها، ومن ثم هي أسماء للسور التي تصدرتها. فهي جميعها من حيث النطق تنطق أسماؤها، ومن حيث الكتابة تكتب حروفًا بغير أسمائها على صورتها الرمزية في القرآن، أَمَّا في غيره فمنهم مَن يكتبها كذلك، ومنهم مَنْ يكتبها باعتبار النطق (السجاعي، 2008، 5، البريهي، 2019) إذن هي أسماء على ذاتها، وعلى غيرها من غير تغيير في بنية المقصورة، وهو ما يخالف رأي الجمهور فيها، لكن الفراء له رأي يخالفهم في هذه المسألة؛ فقد أجاز قطعها بالوقف وهي أسماء لغيرها، فتقول: حا، وحاء (السيرافي، 2008)، وهي الصورة التي قرئت به الحروف الممدودة التي جاءت أسماء لبعض سور القرآن.

ولم تكن أسماء هذه الحروف قد تميزت بدلالة مستقلة في الاستعمال قبل نزول القرآن، وَإِنَّمَا مجرد النقل من الحروف إلى الأسماء؛ ولذلك ذكر سيبويه أَنَّ (حم) ليس من كلام العرب؛ لِأَنَّ العرب لا تدري معنى (حم) (سيبويه، 1988). وهو حكم عام يجري على كل لفظ لم تستعمله العرب بدلالة معلومة، وليس من أصل لغتها.

ثم يدحض سيبويه الحجاج المحتمل بقوله: "فإن قلت: إِنَّ لفظه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي، فَإِنَّهُ قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي، قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء؛ لِأَنَّ (حا) من كلامهم، و(ميم) من كلامهم؛ يعني: من كلام العجم، كما أَنَّهُما من كلام العرب، وكذلك القاف والألف والياء والواو والسين. ولغات العالم تشترك في أكثر الحروف" (الكتاب، 1988، 259/3). فالاشتراك في الأصوات بين اللغات ليس بشيء في هذا السياق.

لكن مشروعية التسمية بما لا تعرف دلالته في العربية ثابت ويدخل ضمن التوليد اللفظي، "وهو التوليد المختص بصياغة شكل لغوي جديد، أو وحدة لغوية جديدة ليست في معجم اللغة، للدلالة على معنى جديد" (البريهي، 2019، 77)، فإذا استعمل عومل معاملة سائر الأسماء، فيدل على مسماه، ويصير علمًا عليه، ويأخذ موقعه من الإعراب.

وقد أخذت أسماء بعض هذه الحروف مع سور القرآن وجهتين: الأولى: ما كانت التسمية توقيفية، وهي محصورة في أربع ثنائيات في تسع سور هي: (طه، وحم) في غافر، وفصلت، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، ويس، وص، وق). والثانية ما كانت السورة مفتتحة بها، وسميت بغيرها، وللمتكلم أن يقصد تسمية السورة التي افتتحت بها، وهذه السور هي: (البقرة، وآل عمران، والسجدة، ولقمان)، فقد افتتحت بـ(الم). وهذا الأمر يجري على فواتح السور كلها، سواء أكانت أسماء للسورة أم لا، فلو قال المتكلم: قرأت (الم)، فقد قصد أن جعل (الم) اسما لسورة البقرة، على الرغم من أنها سميت بالبقرة توقيفًا.

واختلف القائلون باسميتها في نوع المسمى؛ فمنهم من قال: إِنَّهَا أسماء للقرآن كله، ودليله النظر في علاقاتها بما بعدها، مستدلين بالإخبار عنها بالكتاب في قوله تعالى: (الر كتاب أنزلناه)، والقرآن في قوله: (الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين). وعدهم هذه الحروف أسماء للقرآن ظني؛ لِأَنَّ دليلهم مستنبط من الإخبار بها أَنَّهَا الكتاب والقرآن، وذهب غيرهم إلى أَنَّهَا أسماء الله أو مقتطعة منها، كما رُوي عن ابن عباس –رضي الله عنهما–. وكلها آراء لا تقوم على أساس صحيح (الطبري، 1442، السجاعي، 2008). ولا تقوم على حجة من نص ثابت، ولا من لغة العرب، ومجالها الاجتهاد، بل إِنَّ بعض العلماء منع إعرابها لانعدام دلالتها، وأوكل علمها إلى الله، وأَنَّهَا من المتشابه الذي اختص الله به نفسه (الأندلسي، 1420). ويبقى الثابت أَنَّ بعضها جاء أسماء للسور توقيفًا، وهي: (ص، ق، ن).

وخارج هذا التوقيف جواز الإخبار بها من قبل المتكلم بقصد تسمية كل سورة بحروفها التي جاءت في فاتحتها.

وتسمية النص عنونة له، والعنوان والاسم يشتركان في دلالة كلٍّ على ما هو علامة عليه؛ فالاسم على المسمى والعنوان على المعنون (قطوس، 2001)، يقول البقاعي: "إنَّ اسم كل سورة مترجم عن مقصودها؛ لِأَنَّ اسم كل شيء تظهر المناسبة بينه وبين مسماه عنوانه الدال إجمالًا على تفصيل ما فيه" (البقاعي، 1995، 12/1). وللعنونة وظائف رامزة وإيحائية، والعنوان مدخل القارئ إلى النص، يكشف بها وظائفها التكثيفية والانفعالية والاختزالية وغيرها، ومن العنوان يدخل القارئ إلى النص.

وتحقق التسمية أو العنونة الوظيفة الاختزالية والتكثيفية استعمال ألفاظ قليلة؛ لتحمل دلالات واسعة، وتغري القارئ بما يكتنزه هذا التكثيف (ريفاتير، 1997)، ويستشف القارئ من العنوان إشارات هي من أهم مقاصده، فإذا كان العنوان نفسه أقرب إلى الرمز، كالحرف الهجائي، كان أكثر تكثيفًا وتشويقًا من العنونة بغيره.

وبالنظر إلى التكثيف الكتابي والنطقي في أسماء الحروف نجدها متفاوتة، فهي تبدأ بما جاء على بنية منفردة من اسم حرف واحد، وحرفين وثلاثة، نحو: صاد، وحم، وطسم، يخبر بالأولى كلمة مفردة، وبالأخريين مركبة تركيبًا مزجيًّا، وتنتهي بخمسة أسماء حروف تحكى كما هي (الإشبيلي، 1980)، وكلها يجري عليها كثافة المنطوق والمكتوب، وغرابة البنية وغموض الدلالة، وبذلك تعددت في دلالتها الأقوال واتسع الخلاف، وأتيح للمتكلم تعدد القصد، لكن كل قصد تضبطه قرائن وعلامات.

أَمَّا ما تكتسبه هذه الحروف، عمومًا، بعد التسمية من دلالات، فلا تزيد عن كونها صارت عَلَمًا على ما سميت به، وهي كذلك مع سور القرآن الكريم، إذا استبعدنا التأويلات الظنية التي أوردها العلماء؛ إذ هي على غير مثال سابق، وليس لها دلالة مستقلة تختص بها، وتحولت إلى أعلام لسورها. فإذا قال المتكلم: قرأت (المص)، عرف المخاطب قصده بِأَنَّهُ قرأ السورة المخصوصة التي افتتحت بـ(المص)، كما أَنَّهُ إذا قال: لقيت عمرا، علم المخاطب أَنَّهُ قصد شخصًا معلومًا عنده (النيسابوري، 1430). وهي إن لم تكن اسما للسورة توقيفًا، فَإِنَّ التسمية بما بدأت به السورة مستساغ جريًا على عادة العرب، فـ"يجوز تسمية الشيء ببعضه، أو بما هو من جملة معناه، كالقصائد التي تسمى بما افتتحت به كقولهم: (لخولة أطلال)، و (قفا نبك)، و (أما صحا)" (الأندلسي، 1420، 60/1).

ومن الإشكالات في قصد التسمية بها تكرار بعضها في أكثر من سورة من غير تمييز، مثل: (الم)، فهي اسم للبقرة، ولآل عمران، والسجدة ولقمان. وكذلك (حم)، في الزخرف وفصلت. والأصل في الاسم أن يميز المسمى؛ فلا يلتبس بغيره، لكن بعض أسماء هذه الحروف غير كافية لتمييز السورة؛ نظرًا لهذا الاشتراك، فتكون بحاجة إلى ما يقرن بها لفظ آخر، فيقال: سورة {الم ذَلِكَ}، وسورة (الم الله)؛ لِأَنَّهُ وقع الاشتراك، ولا يمنع احتياجهم إلى ذكر القرينة أن يكون ذلك اسمًا له في الأصل. ألا ترى أَنَّهُ إذا قال: رأيت زيدًا، والسامع عرف رجلين اسمهما زيد، فيقول: أيما زيد؟ فيقول: الأزدي أو التميمي. فلا يمنع هذا أن يكون (زيد) اسمًا في الأصل لذلك الشخص، وإن لم يحصل به التمييز، حتى ذكر معه النسبة عند وقوع الاشتراك (النيسابوري، 1430).

المبحث الثاني–القصد في التوجيه الإعرابي في سياق السور:

يُلتزم في قراءة هذه الحروف وكتابتها في فواتح السور ما ثبت توقيفًا ولا يجوز مخالفته، فتقرأ بأسماء حروفها مقطعة موقوفًا على أواخرها، فلا يحرك ما كان ساكن الآخر منها، ولا يمد المقصور، ومن نتائج ذلك ضيق المحددات أو القرائن المساعدة على معرفة المخاطب لقصد المتكلم.

أَمَّا اسميتها ودلالاتها، مما يترتب عليه الحكم بإعرابها من عدمه، فهو ميدان الخلاف بين العلماء مفسرين ونحويين، والاختلاف تابع لما فهموه من دلالتها اجتهادًا؛ وعليه يتوجه قصد المتكلم إعرابًا ودلالة، بحسب ما وعاه من تلك التوجيهات، ويعضد المتكلم والمخاطب، إضافة إلى قصده الملابسات المختلفة لفهم المعنى.

وإذا كان الإعراب لا يصح إِلَّا بعد فهم المعنى؛ فالأول فرع الآخر؛ لذلك فَإِنَّ من العلماء من قال: إِنَّهَا من حروف المعجم؛ لِأَنَّهَا منطوقة، كما تنُطق حروف المعجم، وتعامل معاملتها، فأسقطوا عنها الاسمية والدلالة، وهي عندهم للتنبه أو للفصل بين السور، ومن المتشابه الذي ينفرد الله بعلمه، ولو كانت كلمات تامة لأعربت كما أعرب العلَم، فهي مهملة من العوامل فلا إعراب فيها، والحكم على موضعها بالإعراب تخرص، وكذلك لا يقال إِنَّهَا مبنية لعدم سبب البناء (البحر، 1420، الرازي، 2000).

ومذهب هؤلاء مبني على تأملهم في طبيعة هذه الحروف المقطعة في بداية السور قراءة وكتابة، خالية من الإعراب، وليس فيها رواية قطعية تخالف ما ظهر لهم، وعليه يبنى قصد القارئ وفقًا لهذا الرأي.

وذهب الجمهور إلى وجوب الاجتهاد في تفسيرها والتماس التأويل لها، وحددوا ما يمكن إعرابه منها وما لا يمكن إعرابه، وما يمنع الصرف منها وما لا يمنع (الأندلسي، 1420). وإذ حكموا باسميتها اختلفوا في المسمى، فقالوا أسماء لله، وقيل للرسول، وقيل للقرآن كله، وقيل للسورة، وغير ذلك (الأندلسي، 1420)، فتكون أعلامًا على تلك المسميات، وهؤلاء بنوا أحكامهم، على أقوال بعض الصحابة، وعلى ما أعملوا فيه فكرهم واستنبطوه من تعلقها بما بعدها من الآيات، وعلى قراءات مروية خلاف المشهور، وعليه يتوجه القصد في المعنى والإعراب، كما سيتضح.

فعلى المتكلم والمخاطب إدراك سعة العربية في التصرف لفهم القصد من الكلام، فهو في هذا السياق أبعد عن المباشرة، وتضمن ألفاظًا غير واضحة الدلالة وغير معربة، وهو ما يعقد معرفة المخاطب لقصد المتكلم. فيكون الاعتماد على ما يسمى تداوليًّا بالافتراض المسبق، أو الإضمارات التداولية، وتكون معروفة للمتكلم والمخاطب، لكنها خفية (صحراوي، 2005).

والاحتمالات الإعرابية التي تجيزها القواعد النحوية في سياق ائتلاف هذه الحروف مع الآيات بعدها كلها قائمة على التأويل، فالمعرب لم يعرب حتى حكم باسميتها، وربطها بما بعدها؛ لِأَنَّ الاسم "لا يستحق الإعراب إِلَّا بعد العقد والتركيب" (ابن الخباز، 2007، 105). وهي، بإيجاز، على النحو الآتي: (العكبري، د ت)

1- إنَّهَا مبتدآت في موضع رفع، والخبر ما بعدها، وهذا اختيار أبي حيان في إعراب (الم ذلك)؛ كونها جملة مستقلة من مبتدأ وخبر، وحجته، كما قال: "أَنَّهُ متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار، كان أولى أن يُسلك به الإضمار والافتقار، وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إِلَّا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف" (البحر، 1420، 61/1). وأعربوا (كهيعص) مبتدأ، خبره (ذكر) بعدها، فرد بعضهم هذا الإعراب بحجة أَنَّ الخبر مبتدأ في المعنى، وليس في الحروف معنى الرحمة ولا العكس (البحر، 1420)، فكان اجتهادهم الإعرابي قائمًا في هذا الوجه على ربطها بما بعدها لتلازم المعنى والإعراب، فإذا لم يتحقق هذا الربط انصرفوا عنه، كما في ق والقرآن.

2- إنها إخْبار في موضع رفع لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا (النيسابوري، 1430). وهذا التوجيه أشمل من سابقه لتناسب المبتدأ المقدر مع هذه الحروف، فتقول: هذا الم، وهذا ق.

3- إنَّهَا مفعول لفعل محذوف. وتقدير الفعل الذي يعمل فيها النصب، ويتوافق مع السياق هو: اتل؛ أي: اتل الم، كهيعص، نون، وهلم جرا، بالنصب على المحل.

4- إنَّهَا في موضع جر على القسم، وحذف حرف القسم وبقي عمله؛ لِأَنَّهُ مراد فهو كالملفوظ، نحو: الله لتفعلن (البحر، 1420) وهذا الرأي اعتمد على سياق الآيات، ولا يجري على جميع الحروف المقطعة، فهو متحقق في (ص، ق، ن)؛ لِأَنَّ بعدها ما يدل على القسم؛ ص والقرآن، وق والقرآن، ون والقلم. فما بعد الواو أسماء مجرورة، فيكون القسم بأسماء هذه الحروف وتكون في محل جر، وإن عدت مؤنثة منعت من الصرف، وإن عدت مذكرة صرف، كل ذلك تقديرا (البحر، 1420).

وَأَمَّا ما روي في (ص، وق، ون) من كسر الدال والفاء والنون، أُوّل على أَنَّهُ للتقاء الساكنين، ورواية بفتحها، على أَنَّهَا للبناء، وقيل: هي حركة إعراب، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مقسم به، وحذف حرف القسم (البحر، 1420)، وأعربوا (ياسين) برواية فتح النون: قسم على قياس: الله لأفعلن، وبالجر على إضمار حرف الجر(البحر، 1420).

هذا من حيث الأوجه الإعرابية العامة، أَمَّا من حيث قبول العلامات الإعرابية، والصرف وعدمه، فَإِنَّ المتحكم بذلك هو الوجه القرائي الذي جاءت عليه هذه الحروف، ولا تجوز مخالفته، وقد سبق أن بينا أَنَّ المشهور هو قراءتها بالوقف على آخرها؛ ولذلك يحكم المعربون بالرفع أو النصب أو الجر على المحل، بحسب الوجه الإعرابي. وَأَمَّا إن قصد القارئ ما ورد من روايات أخرى، نحو: القراءتين اللتين وردتا في (ص، وق، ون) بالفتح والكسر؛ صادَ وصادِ، "بالفتح لتقدير فعل اذكر، أو لحذف حرف القسم، وإيصال فعله إليه، أو إضماره، والفتح في موضع الجر، فَإِنَّهَا غير مصروفة؛ لِأَنَّهَا علم السورة، كما مرّ، وقُرئ بالجر على تأويل الكتاب" (الرازي، 2000، 258/2، السجاعي، 2008).

يتبين مما سبق أَنَّ القصد في إعراب هذه الحروف في سياق الآيات لا يتكشف بسهولة من خلال التركيب والربط، وَإِنَّمَا يفتقر إلى المعرفة المسبقة المتمثلة بالثقافة الدينية، ومعرفة الاحتمالات الإعرابية التي

تتيحها قواعد اللغة، وهو ما يؤيده قول الجرجاني: "فلا يخفى على من له أدنى تمييز أَنَّ الأغراض التي تكون للناس في ذلك لا تعرف من الألفاظ، ولكن تكون المعاني الحاصلة من مجموع الكلام أدلة على الأغراض والمقاصد" (الجرجاني، 1992، 441).

المبحث الثالث–القصد التواصلي في التوجيه الإعرابي خارج سياق السور وفي التأنيث والإفراد:

أولًا–في التوجيه الإعرابي خارج سياق السور:

قد يخبر المتكلم عن السورة التي تبدأ بهذه الحروف المقطعة، فيخبر بها أسماءً لتلك السور، والإخبار عن الأسماء والحروف من حيث الإعراب واحد؛ لِأَنَّ الحروف إن أخبرت عنها أو عطفتها أعربتها (البحر، 1420)، وهي تشترك بهذه القضايا مع الأسماء.

إِنَّ الإخبار عنها بعدها أسماء للسور يجعلها في الكلام ذات وظائف نحوية، فتكون إما مبتدأ، أو فاعلا، أو نائب فاعل، أو مفعولًا به، أو مضافًا إليه، بحسب قصد المتكلم، وقواعد اللغة؛ فيقول، مثلًا: صاد سهلة الحفظ، وتبدو كهيعص ماتعة، وقُرئت طسم، وقرأت اليوم (المص)، وحفظت (نون) و(صاد)، وعدد آيات (ألف لام ميم) كذا وكذا. فكل وظيفة نحوية شغلتها هذه الحروف المقطعة حددتها العلاقات التركيبية، أَمَّا هي فَإِنَّ اللبس حاصل بذاتها؛ كونها حروف مقطعة، وخارج سياق القراءة القرآنية، وعدم قبول بعضها العلامة الإعرابية.

والذي يخرجها من الغموض واللبس عوامل كثيرة، منها: نوع طرفي الخطاب، وثقافتهما الدينية، وقصد المتكلم، وسياق التخاطب. فلا بد أن يكون قد استقر لدى طرفي الخطاب أَنَّهَا أعلاما على سورها. وَأَمَّا وظيفتها النحوية وعلاقاتها التركيبية فستحكمها قواعد النحو، وهي في هذا السياق متاحة لقصد المتكلم والمعنى الذي يريد إفهامه المخاطب.

إِنَّ ذاتية القصد، واختصاص المتكلم به أبين في سياق الإخبار منها في سياق الآيات من فواتح السور؛ لِأَنَّ سياق الإخبار عن الحروف المقطعة أكثر تجسيدًا للغة المستعملة في الموقف الكلامي، والقصد التواصلي فيه أظهر، وبذلك يتحقق معنى التخاطب، فيصدر عن المتكلم جملًا تخاطبية، من نحو: قرأتُ (المص، الم، ن)، وانتقلْ إلى (حم)، واحفظْ (طه)، وهذه (ق). وإذا سمع المخاطب ذلك فهم أَنَّ المتكلم قصد بها السورة المخصوصة بهذا الاسم، كما يفهم عنه إذا قال: لقيت اليوم عمرًا، وزيدًا، والسامع بعمرو وزيد يعلم من الذي لقيه من الناس (الطبري، 2000، النيسابوري، 1430).

تؤثر العلامة الإعرابية في إبانة المعنى والتفريق بين المعاني المختلفة، وقد عدها ابن فارس من خصائص العربية (ابن فارس، 1997)؛ ولذلك كان من تعاريف الإعراب: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" (الجرجاني، 1992، 28)، وهي موضحة للمعنى ومانعة للبس وتؤدي في النهاية إلى المعنى النحوي (حسان، 2006). ومن محددات قصد المتكلم، وترتبط بنفسية المتكلم وإرادته وقصده، وهذا لا يتناقض مع ما أثبته العلماء من عدها أثرًا للعامل.

وتتفاوت هذه الحروف في سياق الإخبار عنها، من حيث قبول الإعراب الذي به يعلم هذا التفاوت في دلالة الجمل المختلفة بسبب العلاقة الإعرابية أو نية التقدير أو الحذف، فيتخير منها ما يحمل قصده، وربما يكون ذلك في الأوجه الإعرابية المختلفة للجمل.

وللنحاة والمفسرين في ذلك توجيهات إعرابية مختلفة، ومقاصد المتكلم حاضرة فيها جميعًا، متى تكلم بواحدة منها عرف بها قصده، وتفصيلها على النحو الآتي:

– الوقف على الحكاية جوازًا فيما له نظير من الأسماء العربية أو الأعجمية أو المركب المزجي، نحو: (ن، وحم، وطسم)، ووجوبًا فيما لا نظير له في الأسماء المفردة أو المركبة، وهي: (كهيعص، الم، حم عسق، المر) (الزجاجي، 1980، السيوطي، د ت). فإذا أوردها المتكلم في كلامه على الحكاية فهم المخاطب أَنَّ قصد المتكلم عدها حروفًا مقطعة خالية من الاسمية، فحكاها كما هي، فلا يلتبس عليه المعنى.

– الإعراب، وإعرابها بعدها أسماء للسور، وهي تختلف بحسب نوعها، على النحو الآتي:

1– المفردة منها، وهي: (ص، ق، ن)، يجوز فيها الصرف وعدمه، بحسب تقدير تذكيرها وتأنيثها، فتمنع من الصرف إن قدرتها منقولة من مذكر، فتقول، مثلا: هذه قافُ، وقرأت قافَ. وإن قدرتها منقولة من مؤنث، جاز أن تصرفها وألا تصرفها؛ لِأَنَّ أسماء الحروف يجوز فيها التذكير على معنى الحرف والتأنيث على معنى الكلمة (الإشبيلي، 1980)، وتمنع من الصرف لعلتي العلمية والتأنيث.

2– ما تركب من اسمين وهي: (طه، وحم، وطس، ويس) في تسع سور، فهي على صورة الاسم المركب المزجي، فلا تنصرف، سواء قدرنا (سورة) مضافًا، أم جاء اسما للسورة للعجمة والعلمية؛ لِأَنَّهَا مُنزلة مَنزلة الاسم الأعجمي، وإما للعلمية والتأنيث، ومن شواهدها الشعرية:

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منا تقي ومعربُ.

وقد قرأ بعضهم: (ياسين والقرآن)، فمن قال هذا فكَأَنَّهُ جعله اسمًا أعجميًّا ثم قال: أذكر ياسين (سيبويه، 1988، السجاعي، 2008)، وبعضهم فرق بين إن أضفت إليه سورة لفظًا أو تقديرًا فالوقف، وإن لم تضفها إليه لا لفظًا ولا تقديرًا، فإعراب ما لا ينصرف، والوقف على الحكاية (الإشبيلي، 1980).

3- ما تركب من ثلاثة أسماء، وهو صالح لجعله اسمًا مركبًا واحدًا، وذلك في موضع واحد: (طسم)، ويعامل معاملة المركب المزجي، وتحرك النون، كما يرى سيبويه (سيبويه، 1988)، فتقول: طاسينَ ميم، وتصيّر ميمًا، كَأَنَّكَ وصلتها إلى طاسين فجعلتها اسمًا واحدًا، بمنزلة (دراب جرد، وبعلبك) (الإشبيلي، 1980). وتجوز فيه الحكاية، فتبقى السواكن على حالها (ابن السراج، د ت). ويرى ابن عصفور أنك إن أضفت إليها كلمة سورة لفظًا أو تقديرًا فالوقف، وإن لم تضفها لفظا ولا تقديرا ففيه ثلاثة أوجه: الوقف على الحكاية، والبناء نحو خمسة عشر، وإعراب ما لا ينصرف، نحو بعلبك (الإشبيلي، 1980).

ما تركب من أكثر من ثلاثة حروف ولا يمكن جعله اسمًا واحدًا، نحو: (المر، كهيعص، حم عسق)، وقد جاءت على ثلاثة أسماء حروف ضم بعضها إلى بعض في ثلاث عشر سورة، وعلى أربعة في سورتين، وعلى خمسة في سورتين. فليس فيها إلَّا الحكاية (الإشبيلي، 1980). قال سيبويه: "فَأَمَّا كهيعص، والمر، فلا يكُنّ إلا حكاية (سيبويه، 1988).

والذي أوجب الحكاية فيها، ومنع عنها الإعراب هي البنية المركبة التي لم تألفها العربية، ولم تأتِ المفردات ولا المركبات على منوالها، وقد بين ذلك النحاة؛ فلم يجز سيبويه جعلها بمنزلة (طاسينَ، ولا طاسين ميم) (سيبويه، 1988). وعلق أبو علي على هذا القول بقوله: "كهيعص، والمر، لا يخلو من أن يحكيا، أو يجعل كل واحد منهما اسمًا، كما جُعل (طاسينَ)؛ لِأَنَّهُ لا يوافق ما عليه أبنية الآحاد، ولا يجوز أيضًا أن يجعل واحد منهما بمنزلة (طاسين ميم)؛ لِأَنَّهُ ليس في الاسمين اللذين ضُم أحدهما إلى الآخر شيء يبلغ عدد حروفه مبلغ عدة حروف هذه، فبقي أن يحكى فقط" (أحمد، 1990، السيرافي، 2008، المخصص، 1996). فهي أسماء خمسة أحرف مجتمعة لم تألف العربية مثلها، وقد جعلت اسمًا واحدًا، فلم يبق غير نطقها موقوفًا على آخرها من غير إعراب.

ثانيًا- في التأنيث والإفراد:

يجوز في حروف المعجم التذكير أو التأنيث، فلك أن تقول: هذا ألف، وهذه ألف، فالذي عدها مؤنثة، وهو الأغلب، ذهب بها مذهب الكلمة، ومن عدها مذكرة، فقد ذهب بها مذهب الحرف (السيرافي، 2008)، وثمة من جعل الأصل فيها التأنيث، مع جواز التذكير (السيرافي، 2008، الأنباري، 1981، الرضي، 1975).

ومما قد يلبس في القصد التواصلي عد هذه الحروف وهي أسماء للسور مذكرة أو مؤنثة، والعامل في إزالة هذا اللبس هو المعرفة المسبقة بِأَنَّ أسماء سور القرآن كلها مؤنثة، وإن كان بعضها في أصله مذكرًا، بما في ذلك حروف المعجم عند من عدها مذكرة، ومن أسماء السور أسماء بعض الأنبياء، ومع ذلك تقول هذه هود ونوح، فتسمية السورة بـ(هود)، بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، فالسور بمنزلة النساء والأرضين، كما بين ذلك سيبويه (سيبويه، 1988).

فإذا أخبر المتكلم عن السورة المسماة باسم حرف من حروف المعجم، فلا بد من أن يقصد تأنيث الاسم، ويفهم المخاطب عنه هذا القصد، سواء ظهر في الكلام ما يدل على التأنيث، نحو: هذه قاف، أو لم يظهر، نحو: قرأت قاف. فتأنيث اسم السورة من الثقافة الدينية، قبل حصول العملية الكلامية، لدى طرفي الخطاب، وهي التي تحقق القصد التواصلي بينهما. الحروف اسما للسورة، ولا يكون اسم السورة القرآنية إلَّا مؤنثا.

وقد يستغنى عن ذلك بالمضاف إن ظهر في السياق، وهو كلمة (سورة)، فتقول: قرأت سورة حم، وإن قصد المتكلم تقدير المضاف (سورة)، فله ذلك، ويكون التأنيث متحقق بالمضاف المقدر، وعلامة الحذف تغير في العلامة الإعرابية. فلك أن تقول: هذه (قَ، وصَ)، بالإجراء، وأن تقول: هذه (قُ ونُ)، بلا إجراءٍ" (الأنباري، 1981). والإجراء هو قصد المتكلم في تقدير مضاف: هذه سورة نوح، فيحذف المضاف لفظًا، وعدم الإجراء هو أن يقصد المتكلم تسمية السورة من غير تقدير.

وإضافة إلى قصد التأنيث، يبرز قصد الإفراد مع سائر أسماء هذه الحروف المركبة، فيقول المتكلم: هذه حم، وطسم، وكهيعص؛ لِأَنَّهَا وإن تركبت من أكثر من اسم، فهي اسم واحد لمسمى واحد.

ويحضر في ذهن المتكلم هذا التقدير؛ من حذف المضاف، وكذلك التأنيث، وقصد الإفراد؛ بمعرفة قواعد النحو والثقافة الدينية المسبقة،

ويفهم المتلقي ذلك بما يشاركه فيه من سياق معرفي وثقافي، وبغير ذلك لا يكون التواصل مجديًّا ويتعذر الفهم.

النتائج:

- أسماء الحروف المعجمية يصح إطلاقها على ألفاظها، وعلى مسميات الأشياء خارجها، وتفرض تسمية الأشياء بها تغييرًا في بنية بعضها؛ لتكتمل بنيتها، وتوافق بنيةً في الأسماء، ليجري عليها ما يجري على الأسماء من قبول العلامة الإعرابية، وغيرها.
- بعض أسماء الحروف جاءت أسماءً لبعض سور القرآن الكريم توقيفًا، وبعضها الآخر ليست كذلك، لكن للمتكلم أن يقصد بها تسمية السور التي جاءت في فواتحها، ويضعها في تراكيب مختلفة أجازتها قواعد العربية، فينشئ على منوالها كلامًا مقصودًا يفهمه المخاطب.
- ينجح القصد التواصلي بمعرفة طرفي الخطاب المسبقة، لاسمية الحروف في فواتح السور، وللكيفية التي كتبت بها، ودلالات التسمية، والتوجيهات الإعرابية بالحرف الهجائي، ونطقها بأسمائها موقوفًا على أواخرها، وتقدر عليها العلامات الإعرابية في سياق الآيات. أمَّا خارج هذا السياق، فيكون بإدراك ما يقبل الإعراب منها، وما لا يقبله.
- تعكس تعدد الوظائف النحوية، وتغير المعنى لأسماء هذه الحروف في سياقات مختلفة، وبحسب قصد المتكلم من الوجه النحوي حيوية النحو، وَأَنَّهُ كلام إبلاغي فاعل، وليس قوالب جامدة، يتحدد معناه بملابسات كثيرة، من أهمها: مستعملو اللغة، ومقاصدهم، وثقافتهم، والقصد، تحديدا، يمنع التأويلات البعيدة التي قد يفترضها المخاطب بغياب قصد المتكلم.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2007). **توجيه اللمع** (ط2) (فايز زكي محمد دياب، محقق). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.
- –ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. (2009). **الأصول في النحو**، (ط1)، (محمد عثمان، محقق)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي. (1987). **جمهرة اللغة** (رمزي البعلبكي، محقق). دار العلم للملايين، بيروت.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (1996). **المخصص** (خليل إبراهيم جفال، محقق). دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن فارس أحمد. (1997). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامه**. محمد علي بيضون، القاهرة.
- ابن فارس، أحمد. (1399). **معجم مقاييس اللغة** (عبد السلام هارون، محقق). دار الفكر، بيروت.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (1991). **إعلام الموقعين عن رب العالمين** (محمد عبد السلام إبراهيم، محقق). دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكر. (1414). **لسان العرب** (ط3). دار صادر بيروت.
- أبو علي، الحسن بن أحمد. (1990). **التعليقة على كتاب سيبويه** (عوض القوزي، محقق). (ط1). (د ن).
- أرمينكو، فرانسواز. (1987). **المقاربة التداولية** (سعيد علوش، مترجم). مركز الإنماء القومي، لبنان.
- الأستراباذي، رضي الدين. (1975). **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب** (تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر). جامعة قاريونس،ليبيا.
- الأشبيلي، ابن عصفور. (1980). **شرح جمل الزجاجي** (صاحب أبو جناح، محقق). مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.
- الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي. (1404). **الإحكام في أصول الأحكام** (ط1) (سيد الجميلي، محقق). دار الكتاب العربي، بيروت.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (1981). **المذكر والمؤنث**. (عبد الخالق عضيمة، محقق). المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية –لجنة إحياء التراث، مصر.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف. (1420). **البحر المحيط**. (محمد عبدالسلام إبراهيم، محقق). (ط1). دار الكتب العلمية، بيروت.
- أوشان، علي آيت. (2000). **السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة**. مطبعة النجاح الجديدة، المغرب.
- البريهي، أحمد لطف عبد الله. (2019). **المختصرات الرمزية، واستعمالاتها في العربية المعاصرة**. كلية الآداب جامعة الملك سعود.
- بشر، كمال. (1997). **علم اللغة الاجتماعي مدخل**. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- البقاعي، أبو الحسن عمر بن حسن. (1995). **نظم الدرر في تناسب** (عبد الرزاق المهدي، محقق). دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1992). **دلائل الإعجاز في علم المعاني** (ط3) (محمود محمد شاكر، محقق). مطبعة المدني بالقاهرة–دار المدني بجدة.
- الجرجاني، علي بن محمد. (1405)، **كتاب التعريفات** (إبراهيم الإبياري، محقق). دار الكتاب العربي، بيروت.
- حسان، تمام. (2006). **اللغة العربية معناها ومبناها (ط5)**. عالم الكتب، القاهرة.
- حسن، أسارى فلاح. (2009). **اللغة والمعنى: دراسة في فلسفة لودفيج فتغنشتاين المتأخرة** [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة المستنصرية– بغداد.

- حميدة، مصطفى. (1997). **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**. الشركة المصرية للنشر، لونجمان، مصر.
- الخليفة، هشام إبراهيم عبد الله. (2007). **نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي الإسلامي**. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الشركة المصرية العامة لونجمان، مصر.
- الرازي، فخرالدين. (2000). **مفاتيح الغيب**. دار الكتب العلمية، بيروت.
- رضا، محمد رشيد. (1990). **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- رمضان، يحيى. (2007). **القراءة في الخطاب الأصولي**. عالم الكتاب الحديث، إربد–الأردن.
- ريفاتير، مايكل. (1997) **دلاليات الشعر** (محمد معتصم، مترجم). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
- الزجاج، إبراهيم بن السري. (1988). **معاني القرآن وإعرابه للزجاج** (عبد الجليل عبده شلبي، محقق). عالم الكتب، بيروت.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. (1407). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل** (ط3). دار الكتاب العربي، بيروت.
- السجاعي، أحمد. (2008). **الدرر في إعراب أوائل السور**. (جميل عويضة، محقق). (د ط)، (د ن).
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). **الكتاب**(ط3) (عبد السلام هارون، محقق). مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. (2008). **شرح كتاب سيبويه** (أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، محققان). دار الكتب العلمية، بيروت.
- سيرل، جون. (2009). **القصدية بحث في فلسفة العقل** (أحمد الأنصاري، مترجم). دار الكتاب العربي، بيروت، بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.
- السيوطي جلال الدين. (2005). **نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي**. كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- السيوطي، جلال الدين، (د ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. (عبدالحميد هنداوي، محقق). (د ط)، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الشهري، عبد الهادي ظافر. (2004). **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**. دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت–لبنان.
- صحراوي، مسعود. (2005–أ). **التداولية عند العلماء العرب**. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- صحراوي، مسعود. (2005–ب). "**الجهاز المفاهيمي للدرس التداولي المعاصر**". **مجلة الآداب واللغات جامعة عمار ثليجي الأغواط–الجزائر**، (5).
- الطبري، محمد بن جرير. (2000). **جامع البيان عن تأويل القرآن** (أحمد محمد شاكر، محقق). مؤسسة الرسالة.
- الطوانسي، شكري. (2013). **المقام في البلاغة العربية دراسة تداولية**. **عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب–الكويت**، **42**(1).
- عبد الرحمن، طه. (1981). **البحث اللساني والسيميائي**. كلية الآداب والعلوم، الرباط.
- عبد الرحمن، طه. (1998). **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- العبد، محمد السيد سليمان. (1995). **النص والخطاب والاتصال**. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (د.ت). **التبيان في إعراب القرآن** (علي محمد البيجاوي، محقق). مكتبة البابي الحلبي، القاهرة.
- قطوس، بسام. (2001). **سيمياء العنوان**. مطبعة وزارة الثقافة، عمان–الأردن.
- ليونز، جون. (1990). **العناصر الدلالية من اللغة واللغة** (ج29). جامعة كامبردج.
- مقبول، إدريس. (2011). **الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية**. عالم الكتب الحديث، مكناس، المغرب.
- مقبول، إدريس. (2014). في تداوليات القصد. **مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). فلسطين، 28**(5).
- موشلر، ريوبول أ.ج. **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، (1998)، (سيف الدين دارفوس ومحمد الشيباني، مترجمان)، (ط1)، العربية للترجمة، باريس–سيول.
- النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي. (1430). **التفسير البسيط**. عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.
- وشن، دلال. (2016). **القصدية في الموروث اللساني العربي (دراسة في الأسس النظرية والإجرائية للبلاغة العربية)**. كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر–بسكرة.